**مفهومُ العدالةِ.. ووزيرُ اللّوكسومبورغ**

10-11-2020 | 00:00 **المصدر**: النهار

**مفهومُ العدالةِ.. ووزيرُ اللّوكسومبورغ**

**A+****A-**

**الدكتور جورج شبلي**

بعدَ أن أُطيحَ، عندَنا، بالمفاهيمِ، كلِّ المفاهيمِ الوطنيّةِ والسياسيةِ والأخلاقية، لِصالِحِ التَّجهيلِ، والتَّعميةِ، وصيانةِ التَّصفيقِ الغبيّ، باتَ مجتمعُنا بحاجةٍ الى التَّنقية، ولو كانَ ناسُهُ، في أكثرِهم، ضعيفي الهَضم. ومَنِ اغتالوا المفاهيم، بضُروبِ الخِداع، هم الذين لم يَذهلْ ذِهنُهم عن الموبِقات، وعن نَزواتِ الرؤوسِ والنّفوس، وعن بَلايا الوصوليّةِ والطَّمعِ والتَفَرُّد، فقدَّموا لِشَعبِهم تنميقاتٍ خادِعةً أَضرمَت في النّفوسِ الحرقة، وكأنَّ الحقَّ لم يَنبتْ في لَحمِ هذا الشَّعبِ، وعَصَبِه. لذا، كا لا بُدَّ من افتِتاحِ تَنويرٍ يقودُ الى فَهمِ العدالةِ، علَّ المسؤولينَ، عندَنا، يَفِدونَ الى الضّوء، ويتركونَ اعتقادَهم المُتَرَسِّخَ في ذواتِهم، بأنّ العدالةَ هي ضَربٌ من ضُروبِ العَرافَة.

 العدلُ، في اللغة، هو الإنصافُ وتَجَنُّبُ الظلم، وهو، في الممارسةِ السياسيةِ، تَوَخّي المُساواة، وهو، على صعيدِ المَسلكياتِ الأخلاقية، فضيلةٌ تقومُ على احترامِ حقوقِ الفَردِ، كلِّ فرد، لِذا، ينبغي على العَدلِ الذي يمثّلُ سيادةَ الحقِّ، أن يَنسحبَ على كلِّ المجتمع، من دونِ استثناء. ولمّا كانت المجتمعاتُ البشريةُ قد انتقلَت من مرحلةِ "الغاب"، ( مع بعضِ الإستثناءات)، حيثُ الحقُّ للقوة، الى مرحلةِ "الدولة"، حيثُ الحقُّ مُرتبِطٌ بالقوانين، كان لا بُدَّ من أنْ تُناطَ العدالةُ بالقضاء، وهو القَيِّمُ على إِحقاقِ الحقِّ، بَعيداً عن أَيِّ تَحَيُّزٍ، أو مَيلٍ، أَو هوىً.

إنَّ العدالةَ التي هي حَقٌّ مَشروعٌ للنّاس، هي أساسُ كلِّ حكمٍ صالح، وأكثرُ الموضوعاتِ شُيوعاً في السلوكِ الإجتماعيّ، وهي الخيرُ العامُ الذي يُنَظِّمُ العلاقةَ بينَ الحريةِ والمساواة، أو التّرياقُ الذي يُعالَجُ بهِ الإختلالُ الذي يمكنُ أن يُسبِّبَهُ الفائضُ الحُرِّيَاتيّ. من هنا، أُنيطَت بالعدالةِ مَهمةُ صَدِّ الإنحرافاتِ، والتشوُّهاتِ التي بإمكانِها أن تنالَ منَ الديمقراطية. والمَقصودُ بالإنحِرافاتِ: تَعاظُمُ الأنانية، وتَضَخُّمُ الفَردانية، وتَفَكّكُ معادلةِ الحقوقِ والواجبات، وانحسارُ مفهومُ المواطَنة، واستِشراءُ اللّامبالاةِ السياسية.

Volume 0%

إنّ العدالةَ هي قيمةٌ مركزيةٌ عُليا من قِيَمِ التراثِ الإنسانيّ، أو التجرُبةُ الأَرقى في تَجارُبِ الأُمَم، لأنّها تُكَوِّنُ المِحورَ الجامِعَ للفضائلِ الإنسانية، وهو مِحورٌ يُشكّلُ جوهرَ بناءِ المجتمعِ المَدَنيِّ، وتطورِهِ. والعدالةُ هي، وحدَها، الضّامنُ الثّابتُ للسّلامِ الإجتماعيّ، فعندَما تُصبحُ العدالةُ قيمةً حاكمةً للحركةِ السياسية، وللجِهاتِ المُؤثِّرةِ في تَسييرِ شؤونِ المجتمع، وتكونُ، فِعلاً، مَحَلَّ إِجماعٍ والتزام، عندَها، يُمكِنُ القولُ بوجودِ مجتمعٍ عادلِ، ونظامٍ عادل. وعندَما تُصبحُ العدالةُ الإطارَ المرجعيَّ لضَبطِ تصرُّفاتِ القوى المُتَحَكِّمةِ بالبلد، عندَها، يُمكنُ الحديثُ عن وطنٍ تَسودُهُ العدالة. وعندَما تُطَبَّقُ أحكامُ القانونِ على الجميع، ومنْ دونِ استثناءاتٍ، وفي كلِّ المناطقِ، والمواقعِ، و"الغيتُوات" المُغلَقَةِ على الدّولة، عندَها، يُمكنُ أن نستنتجَ اَنّنا نعيشُ في مجتمعٍ تَسودُهُ العدالة. وعندَما تُصبحُ العدالةُ مُرادِفةً للسلطةِ القضائية، وتُصبحُ الآليةَ التي، عن طريقِها، يَتمُّ حَسمُ الخلافاتِ، والنزاعاتِ، ورَدُّ الحقوقِ الى أصحابِها، عندَها يُمكنُ الحديثُ عن عدالةٍ في الوطن.

لا يُمكنُ أن تتحقَّقَ عدالةٌ لا تَستنِدُ الى شعورٍ، لدى كلِّ جهةٍ، بالحاجةِ إليها، وعندَها، فقط، تَنشأُ العدالةُ الحقيقية. ولكنّ هذا الشعورَ لا يُمكنُ أن يَنشأَ إلّا إذا كان قد جرى ترسيخُهُ بواسطةِ ثقافةِ المساواة، وهذه ثقافةٌ تُنَمّي الإحساسَ بالمسؤوليةِ تُجاهَ الآخرين، وهذه ثقافةٌ مَنوطَةٌ بالدولةِ، وبالمؤسساتِ المدنيّةِ، على مُختلفِ مستوياتِها. فلا معنىً، إذاً، للحديثِ عن عدالةٍ في ظِلِّ أوضاعٍ مُختَلَّةٍ، سياسياً، ولا معنىً للحديثِ عن القانونِ، والمساواةِ، في ظلِّ خُضوعِ المواطنِ للقهرِ، والضَّغطِ، والتَّمييز. قالَ مار توما الأكويني : "العدالةُ تَمنَحُ القانونَ قوّتَهُ، فبِقَدْرِ ما يكونُ القانونُ عادلاً، بِقَدْرِ ما يكونُ قويّاً ".

بعدَ الحربِ العالميةِ الثانية، وبُزوغِ فجرِ الإتّحادِ السّوفياتيّ، كقوةٍ عُظمى، عُقِدَ اجتماعٌ لوزراءِ الدفاعِ في أوروبا، حضرَهُ وزيرُ الحربِ السوفياتيُّ الذي التقى نَظيرَهُ في دولةِ اللّوكسومبورغ، والتي لا يتخطّى عَديدُ جيشِها فَيلَقاً من الرَمّاحين. رَمَقَ الجَبّارُ الروسيُّ نَظيرَهُ، وابتسمَ، بِسُخريةٍ وتَعَجُّب، فكأنَّهُ يَسألُهُ: " وهَلْ يوجَدُ، في اللّوكسومبورغ، جيش؟". تَبَرَّمَ الوزيرُ اللّوكسومبورغيُّ، وقالَ له : " أنا أَسألُ مِثلَكَ، عندَما ألتقي وزيرَ العدلِ، عندَكم".